جامعة 8 ماي 1945- قالمة- **مقياس منهجية البحث العلمي2 (محاضرة)**

كلية الحقوق والعلوم السياسية **السنة الأولى ماستر قانون عام**

قسم الحقوق **إعداد الدكتورة: فوزية فتيسي**

المحور الثاني: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

تمر الدعوى القضائية بمراحل معينة بدءا من المطالبة القضائية إلى غاية صدور الحكم أو القرار الذي يفصل في النزاع، وهذا الحكم أو القرار القضائي الذي يصدر من جهة قضائية يتعلق بطبيعة الحال بمسألة قانونية معينة، لذا فإن التعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية، باعتبار أن هذا التعليق يقتضي الجمع بين المعارف (النظرية) التي تلقاها الطالب في المحاضرة وطرق وأساليب المنهجية القانونية التي وإن اختلفت فإنها ترتكز جميعها على الوقائع والمشاكل القانونية التي يثيرها القرار، ومن ثمة إبراز الحل القانوني السليم، فالقاضي يكيف الوقائع قانونيا ويحدد المشكلة المعروضة أمامه، والقاعدة المناسبة لحلها والتي ترتكز على نص قانوني مناسب، وما على الطالب المعلق على القرار إلا أن يفصل الوقائع وادعاءات وأدلة الخصوم على تعليل القاضي، ومناقشة هذا التعليل والحل الذي توصل إليه، وذلك من خلال القواعد العامة التي تحكم المسألة المعروضة، وهذا ما من شأنه أن يكمل الدراسة النظرية بالنسبة للطالب، وتدريبه على القراءة الجيدة التي تساعده على فهم أسلوب ولغة الأحكام القضائية وبذلك التعود عليها، مما يكسب الطالب الوضوح والدقة والإيجاز.

وعليه يمكن القول أن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في ذات الوقت لمسألة قانونية معينة، تهدف إلى ترسيخ المعلومات النظرية في ذهن الطالب.

أولا: مفهوم الحكم والقرار القضائي ومكوناتهما

سنحاول تبيان معنى الحكم والقرار القضائي ومكوناتهما لإجلاء الغموض وتوضيح الفكرة أكثر .

1- معنى الحكم أو القرار القضائي

من الناحية القانونية نعني بالحكم ما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى، بينما القرار فهو كل ما يصدر عن المجلس القضائي والمحكمة العليا ومجلس الدولة، أما فقهيا فللحكم مفهوم واسع يتضمن كل ما يصدر عن الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها أو درجتها.

2-مكونات الحكم أو القرار القضائي: وتتمثل في:

أ-الديباجة: وتتضمن اسم المحكمة، تاريخ ومكان صدور الحكم أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم، أسماء القضاة، عضو النيابة، كاتب الجلسة، المحامي، .....إلخ

ب-الوقائع: وهي تلخيص الخصومة بمعنى وصف النزاع قبل وصوله إلى القضاء أي الأحداث المادية، ووصف الإجراءات التي تم اتباعها من اصدار الحكم الأول المطعون فيه (المستأنف) إلى غاية عرض النزاع على المحكمة الحالية (استئناف أو طعن).

ج-الحيثيات(تسبيب الحكم، التعليل): وهي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، ولماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم، وتعد فقرات الأسباب هذه الجزء الأهم في الحكم أو القرار بالنسبة للقانون، وتستغرق عادة أكبر جزء فيه، وتكون مصدرها القواعد القانونية، نتائج التحقيق والإثبات، وعدم التسبيب يكون جزاؤه إلغاء الحكم.

د-منطوق الحكم: يعد نتيجة الحكم، بمعنى الجزء الذي يهم الخصومة، إذ يعلن فيه القاضي قراره، سواء برفض الدعوى، تأييدها، رفض طلبات المدعي أو قبولها،.....إلخ، وعادة يبدأ بعبارة "ولذلك" أو " لهذه الأسباب" وتكتب في وسط السطر.

ومما لاشك فيه أن كل هذه العناصر التي يشتمل عليها الحكم أو القرار من شأنها أن تسهل على الطالب معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، وبالتالي الرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بها، ودراستها من الناحية التطبيقية من خلال ربط تلك المعلومات النظرية بالقضية موضوع الحكم او القرار.

ثانيا: مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي

ينبغي على الطالب عند عملية التعليق على حكم أو قرار قضائي إتباع منهجية معينة، وبذلك تتطلب هذه الدراسة مرحلتان أساسيتان، المرحلة الأولى تحضيرية (التحليل الشكلي)، والمرحلة الثانية تحريرية (الموضوعية).

1-المرحلة التحضيرية

خلال هذه المرحلة يقوم الطالب بإستخراج مجموعة من العناصر، والهدف منها التعرف على القرار القضائي محل الدراسة، وتتمثل في:

***أطراف النزاع:** يستخرج الطالب أطراف الدعوى، والمتمثلة في شخص المدعي وشخص المدعى عليه، حيث تضم ديباجة القرار عادة اسم المحكمة وتاريخ ومكان اصدار القرار وأسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم.

* **الوقائع:** وتتمثل في كافة الأحداث السابقة على الدعوى والتي ينشأ بسببها النزاع من أفعال وأقوال التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع، مثل عقد ايجار، عقد بيع، ضرب، صفقة عمومية،....، وعلى الطالب عند استخراج الوقائع مراعاة الآتي:

- **ذكر الوقائع المهمة في حل النزاع:** وهي الأحداث التي حركت النزاع من جهة، ويعتمد عليها لإيجاد السند القانوني المناسب لها، وذلك بمقتضى الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار.

- **ذكر الوقائع طبقا للتسلسل الزمني حسب وقوعها وترتيبها بشكل نقاط:** وذلك من خلال عرض العناصر الواقعية بكيفية يراعى فيها التسلسل الزمني في حدوثها، وذلك بأسلوب ولغة المعلق وليس بأخذ مقاطع من القرار.

- **عدم افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم:** ويعني ذلك أن يقتصر الطالب على العناصر الواقعية المذكورة فعلا في الحكم أو القرار محل التعليق، وبالطريقة التي عرضت فيها على المحكمة، وبالتالي لا مجال للإفتراض وزيادة أي عناصر واقعية من عند المعلق لا وجود لها في القرار أو الحكم .

- **التكييف الصحيح للوقائع:** ذلك أن التكييف الصحيح ينتج عنه دراسة صحيحة، ومن ثمة الوصول إلى حل قانوني صحيح.

***الإجراءات:** وهي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، وعلى الطالب أن يقتصر على عرض مراحل النزاع القضائية بدقة ووضوح من التقدم بالمطالبة القضائية أمام المحكمة إلى غاية صدور الجكم أو القرار محل التعليق، وفي كل مرحلة يعرض الأسباب الواقعية والقانونية وطلبات الخصوم، ثم الحل القانوني الذي أعطي للنزاع، ويستوجب على الطالب أن يراعي في استخراجها مايلي:

– **تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النزاع:** على الطالب أن يبين ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة أو المجلس القضائي أو المحكمة العليا.

– **تحديد كل إجراء بدقة وايجاز وذكر كل النقاط المتعلقة به:** هنا يذكر الطالب طرفي الدعوى، نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، الجهة التي مثل أمامها ومطالب المتقاضيان، وكذا نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرارا والجهة القضائية التي أصدرته وبماذا يقضي.

– **عدم إفتراض أي إجراء جديد غير موجود في الدعوى:** فمثلا إذا كان القرار محل التعليق قد صدر عن المجلس القضائي، فإن الإجراءات تنتهي بصدور القرار عن المجلس، وفي هذه الحالة لا نستطيع أن نفترض أن أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

***الإدعاءات:** هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم، فهي مجموعة الأسانيد أو الدفوع القانونية التي يعتمد عليها كل طرف ويتمسك بها للمطالبة بحقه، ونتيجة لأن ادعاءات الطرفين تكون متضاربة، فإن هذا التضارب سيطرح مشكلا قانونيا يلتزم القاضي بحله للفصل في النزاع، وبذلك تساعد هذه الإدعاءات الطالب في تحديد المشكل القانوني المطروح، وفي هذا الشأن على الطالب أن يقوم بنقل الإدعاءات من القرار محل التعليق نقلا حرفيا، فيذكر الحجج كاملة مثلما وردت في القرار من غير أي استنتاج أو إضافة، فإن لم توجد لا تذكر.

وعليه يستوجب على الطالب لإستخراج الإدعاءات مراعاة الآتي:

– **ذكر الإدعاءات وشرح الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف:** لا يكتفي الطالب مثلا بذكر أن فلان يدعي أن القاضي قد أساء تطبيق النص القانوني، وانما يحدد هذا النص الذي أساء القاضي تطبيقه، فالنص القانوني يلعب دورا مهما في استنباط المسألة القانونية محل التعليق، مع شرح حجة المتقاضي ودليله على صحة ادعائه.

-**ترتيب ذكر الإدعاءات:** على الطالب أن يراعي ترتيب الادعاءات، فإذا كان القرار محل التعليق مثلا صادر عن المجلس القضائي، فهنا يذكر الطالب ادعاءات المستأنف أولا، ثم ادعاءات المستأنف ضده، ويكون ذكرها على شكل نقاط وذكر كل ادعاءات على حدا، مع تجنب النقل الحرفي لحيثيات القرار، بمعنى آخر إعادة ذكر الادعاءات باختصار وبأسلوب الطالب.

***المشكل القانوني:** ويتمثل في السؤال أو التساؤلات التي تطرح من طرف الخصوم على القضاة بهدف الفصل فيها، وإيجاد الحل القانوني المناسب لها، والتي تتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه لإدعاءات الخصوم، فالإدعاءات بحكم تضاربها تشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في آخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، وقد يكون المشكل القانوني ظاهرا أو سهلا بحيث لا تكون صعوبة في استخراجه، على أن تحترم مجموعة من القواعد في ذلك، وبذلك يتمكن الطالب من التوصل إلى استخراج المشكل القانوني من الإدعاءات، وكذا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه، ولاستخراجه يراعي الطالب الآتي:

-**طرح المشكل القانوني في صيغة سؤال:** يجب أن يكون المشكل القانوني في شكل سؤال وليس فقرة، مثلا ماهي الآثار القانونية المترتبة عن هذا العقد؟ وهكذا.

-**طرح المشكل القانوني بصيغة قانونية:** على الطالب أن يستخدم الأسلوب القانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، فمثلا عوضا عن القول: هل يحق لعمر بيع قطعة أرضية لموسى بورقة عرفية؟ يقول: هل الرسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟.

-**الدقة في طرح المشكل القانوني:** يجب أن يكون المشكل القانوني محددا بدقة، مما يعني وجوب احتوائه على العناصر الأساسية المتعلقة بالنزاع، فمثلا عوضا عن طرح السؤال: من المسؤول عن الضرر الذي سببه يوسف لسعيد، هل هو الأب ؟ نقول: هل يسأل الأب عن الضرر الذي ألحقه يوسف لسعيد بصفته متوليا الرقابة على ابنه القاصر؟.

-**الطرح التطبيقي للمشكل القانوني:** يجب على الطالب طرح سؤال يتعلق بالنزاع المعروض في الحكم أو القرار، وأن يتجنب الطرح النظري الذي لا علاقة له بالقضية التطبيقية المعروضة، مثلا بدلا من أن يقول هل التدليس عيب في العقد؟ يقول هل وقع سعيد في التدليس؟ وهكذا.

***الحل القانوني:** هو القاعدة التي أعتمد عليها في حل النزاع، وهو إجابة عن المشكل القانوني المطروح، يستخرج من الحيثيات، وبدقة نقل حرفي لآخر حيثية في القرار.

***منطوق الحكم:**هو النتيجة التي توصل إليها القاضي، وما قضت به المحكمة في الطلبات المعروضة أمامها، لذا فهو الجزء الأهم في القرار، كما أنه الجزء الذي يهتم به أطراف النزاع، ويأتي عادة كما قلنا سابقا مسبوق بعبارة" فلهذه الأسباب"، وعلى الطالب أن يسجل منطوق الحكم أو القرار الذي خلصت إليه المحكمة، والذي يكون مصاغ بشكل مختصر .

2- المرحلة التحريرية

تتطلب هذه المرحلة تحديد خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار، ثم مناقشتها تبعا لهذه الخطة الموضوعة مناقشة نظرية وتطبيقية في ذات الوقت.

2-1- الخطة

لابد من مراعاة بعض القواعد حتى تكون الخطة ملائمة للدراسة، والتي تتمثل في:

- أن تكون الخطة في شكل مقدمة، المتن وخاتمة.

- أن تكون العناوين دقيقة، وتجنب العناوين الطويلة.

- توازن الخطة من حيث المباحث والمطالب.

- تسلسل الخطة، أي تتابع العناوين طبقا لتتابع وقائع القضية.

- أن تجيب الخطة الموضوعة على المشكل المطروح، والخطة المثالية هي تلك المتكونة من مبحثين، فإذا استطاع الطالب استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، يكون وفق إلى حد كبير في وضع الخطة

-أن تكون الخطة تطبيقية تتعلق بالقضية، حيث تظهر وقائع القضية وأطرف النزاع من خلال العناوين، وبالتالي على الطالب الإبتعاد عن وضع خطة نظرية، وذلك من خلال تجنب العناوين النظرية، وكذا الخطة المتكونة من مبحث نظري والآخر تطبيقي، لعدم الوقوع في تكرار المعلومات.

2-2- المناقشة: يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، وذلك بمناقشة النقاط السابقة وتحريرها حسب الخطة المعتمدة، وذلك وفقا للخطوات التالية:

***المقدمة:** للمقدمة أهمية كبيرة في التعليق على قرار قضائي، وفيها يستهل الطالب عمله بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بإيجاز، وبعدها يحدد الجهة القضائية التي أصدرت القرار، وعادة تؤخذ هذه المعلومات من مقدمة القرار القضائي، وبعد عرض هذه المعلومات يقوم الطالب بتلخيص قضية الحكم أو القرار من خلال فقرة يسرد فيها بإختصار أهم الوقائع والإجراءات والادعاءات، ثم يطرح المشكل القانوني بصيغة قانونية مختصرة ودقيقة وواضحة، وذلك في شكل سؤال أو عدة أسئلة فرعية.

***المتن (صلب الموضوع):** يقوم الطالب في هذه المرحلة بمناقشة وتحليل مختلف النقاط القانونية المثارة أمام المحكمة والتي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات، ويناقش الطالب في كل نقطة نظريا وتطبيقيا المسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع، وليقوم بذلك عليه الإستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق والرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة سواء بتأييده أو بمعارضته، وفي حالة رفض الحكم أو القرار على الطالب أن يقدم حلا بديلا، وفي هذا الصدد على الطالب صياغة الحل القانوني بشكل واضح ومختصر، وصياغة الحل الذي أعطته المحكمة العليا (جهة الطعن) وليس الحل الذي أعطته محكمة الموضوع مع مراعاة الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني، وكذا إبراز موقف الفقه والاجتهاد القضائي من هذا الحل المعتمد من قبل المحكمة، وتبين ما إذا كان هذا الحل يتوافق مع اجتهادات سابقة أو أنه يضيف الجديد للاجتهادات القضائية، وطبعا تكون دراسة صلب الموضوع في شكل خطة وضعها الطالب من قبل.

***الخاتمة:** في الخاتمة يقوم الطالب بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال معالجته للحكم أو القرار القضائي، حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين، يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة سواء بتأييده أو رفضه مع إعطاء البديل له في هذه الحالة الأخيرة، وبشكل عام تتضمن الخاتمة مايلي:

-استنتاجات يرجى تحقيقها من خلال هذا التعليق.

-اقتراحات من المعلق.

-بعض التساؤلات التي تطرح مواضيع جديدة في البحث.

-يمكن للطالب إبداء رأيه الشخصي في القرار سواء بموافقته أو معارضته، وتصوره المستقبلي للقرار محل التعليق ومدى تماشيه مع القواعد القانونية الساري العمل بها.